

يقيّد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الفرع الأول - فرع وحيد، الفرع الجزئي الأول - المصالح المركزية وفي الباب رقم 44 - 03 "مساهمة في المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات".

المادة 4: يكلف وزير المالية ووزير الصيد البحري والموارد الصيدية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008.

أحمد أويحيى



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 265 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 371 المؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"،

مرسوم تنفيذي رقم 08 - 264 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يتضمن إحداث باب ونقل امتداد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 07 - 12 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1428 الموافق 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008،

- وبمقتضى الأمر رقم 08 - 02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 41 المؤرخ في 26 محرم عام 1429 الموافق 3 فبراير سنة 2008 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصيد البحري والموارد الصيدية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2008،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحدث في جدول ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الفرع الأول - فرع وحيد، الفرع الجزئي الأول - المصالح المركزية، باب رقمه 44 - 03 وعنوانه "مساهمة في المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات".

المادة 2: يلغى من ميزانية سنة 2008 اعتماد قدره أربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثلاثون ديناراً (44.755.834 دج) مقيّد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية وفي الباب رقم 36 - 82 "إعانة للمركز الوطني للدراسات والوثائق حول الصيد البحري وتربية المائيات".

المادة 3: يخص ميزانية سنة 2008 اعتماد قدره أربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثلاثون ديناراً (44.755.834 دج)

المادة 4 : تتوج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الليسانس إما بتحرير مذكرة نهاية الدراسة أو بتقديم تقرير عن تربص، حسب أهداف التكوين.

المادة 5 : تحدد كفايات التسجيل وإعادة التسجيل لنيل شهادة الليسانس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفرع الثاني تسليم شهادة الليسانس

المادة 6 : تسلم شهادة الليسانس من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع والذين اكتسبوا مائة وثمانين (180) رصيداً، أي بمعدل ثلاثين (30) رصيداً في السداسي.

توضح الشهادة المسلمة الميدان والفرع وتخصص التكوين، وتلحق بوثيقة وصفية للمعارف والمؤهلات المكتسبة.

يحدد نموذج الوثيقة الوصفية الملحقة بشهادة الليسانس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثاني شهادة الماستر

الفرع الأول نظام الدراسات في الماستر

المادة 7 : طبقاً لأحكام المادة 11 من القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، تتفرع الدراسة من أجل الحصول على شهادة الماستر إلى ميادين تضم فروعاً موزعة على تخصصات.

المادة 8 : ينظم التكوين في الطور الثاني في مؤسسات التعليم العالي في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة ويمكن تحويلها، وتشمل :

- وحدات تعليمية أساسية،
- وحدات تعليمية اكتشافية،
- وحدات تعليمية منهجية،
- وحدات تعليمية عرضية.

يحدد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس مجمل العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية.

تتميز الوحدات التعليمية بتعليم إجباري وتعليم اختياري.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادتين 16 و 17 من القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

الفصل الأول

شهادة الليسانس

الفرع الأول

نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس

المادة 2 : طبقاً لأحكام المادة 8 من القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، تتفرع الدراسة من أجل الحصول على شهادة الليسانس إلى ميادين تضم فروعاً موزعة على تخصصات، وتشمل مساراتها غاية أكاديمية ومساراتها غاية مهنية.

المادة 3 : ينظم التكوين المقدم للحصول على شهادة الليسانس في سداسيات، تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة ويمكن تحويلها، وتشمل :

- وحدات تعليمية أساسية،
- وحدات تعليمية اكتشافية،
- وحدات تعليمية منهجية،
- وحدات تعليمية عرضية.

يحدد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية.

تتميز هذه الوحدات التعليمية بتعليم إجباري وتعليم اختياري.

الفصل الثالث شهادة الدكتوراه

الفرع الأول تنظيم التكوين في الدكتوراه

المادة 15 : تضمن فرقة التكوين المسؤولة عن
الماستر في نفس التخصص تنظيم الدكتوراه.

يمكن تنظيم الدكتوراه أيضا في مدارس
للدكتوراه.

المادة 16 : يمكن تنظيم تكوين معمق في التخصص
خلال السنة الأولى، في شكل ندوات ومحاضرات
وورشات دكتوراه وأعمال مخبر أو في أية أشكال
أخرى للتكوين في البحث.

تحدد كليات هذا التكوين بقرار من الوزير
المكلف بالتعليم العالي.

المادة 17 : يقدم الطالب في الدكتوراه، كل سنة،
عرضا عن مدى تقدم أشغاله أمام فرقة التكوين
للدكتوراه وبحضور المشرف عن الأطروحة.

المادة 18 : تحدد كليات التسجيل وإعادة
التسجيل في الدكتوراه بقرار من الوزير المكلف
بالتعليم العالي.

الفرع الثاني تسليم شهادة الدكتوراه

المادة 19 : تتوج شهادة الدكتوراه، التكوين في
الطور الثالث.

تسلم شهادة الدكتوراه من الوزير المكلف بالتعليم
العالي للطلبة الذين ناقشوا أطروحة دكتوراه أو قدموا
نتائج أعمالهم العلمية الأصلية والمنشورة في مجالات
ذات سمعة علمية معترف بها أمام لجنة من المختصين.

تحدد كليات إعداد ومناقشة الأطروحة وتقديم
نتائج الأعمال العلمية بقرار من الوزير المكلف
بالتعليم العالي.

الفصل الرابع أحكام ختامية

المادة 20 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم
04 - 371 المؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق 21
نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس
"نظام جديد".

المادة 9 : تتوج الدراسات من أجل الحصول على
شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام لجنة.

تحدد كليات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر بقرار
من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 10 : ينظم الالتحاق بالطور الثاني الذي
تضمنه مؤسسات التعليم العالي، وفق الشروط المحددة
في المادة 13 من القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي
الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل
والمتمم والمذكور أعلاه.

المادة 11 : ينظم الالتحاق بالطور الثاني الذي
تضمنه المدارس خارج الجامعة المنصوص عليها في
المادتين 38 و40 من القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18
ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل
والمتمم والمذكور أعلاه، بعد النجاح في مسابقة على
أساس الشهادة و/أو على أساس الاختبار، وتفتح
للمترشحين الذين تابعوا بنجاح سنتين من التكوين
العالي.

الفرع الثاني تسليم شهادة الماستر

المادة 12 : تتوج شهادة الماستر، التكوين في
الطور الثاني الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي،
غير المدارس خارج الجامعة، وتسلم من الوزير المكلف
بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجمل شروط
التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين
المتبع، والذين اكتسبوا مائة وعشرين (120) رصيدا أي
بمعدل ثلاثين (30) رصيدا في السداسي.

المادة 13 : تتوج شهادة الماستر، التكوين في
الطور الثاني الذي تضمنه المدارس خارج الجامعة،
وتسلم من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين
استوفوا مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي
في مسار التكوين المتبع، والذين اكتسبوا مائة
وثمانين (180) رصيدا أي بمعدل ثلاثين (30) رصيدا في
السداسي.

المادة 14 : توضح الشهادة المسلمة الميدان والفرع
وتخصص التكوين، وتلحق بوثيقة وصفية للمعارف
والمؤهلات المكتسبة.

يحدد نموذج الوثيقة الوصفية الملحقة
بشهادة الماستر بقرار من الوزير المكلف بالتعليم
العالي.

المادة 2 : تعدل أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" **المادة الأولى :** تشمل الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الموضوعة تحت سلطة الوزير، على ما يأتي :

- **الأمين العام،** ويساعده مديرا (2) دراسات ويلحق به المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة ومكتب البريد،

- **رئيس الديوان،** ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص، يكلفون بما يأتي :

* تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية وتنظيمها،

* تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات الخارجية وتنظيمها،

* الاتصال مع الهيئات العمومية،

* إعداد حصائل النشاطات للوزارة كلها،

* متابعة العلاقات الاجتماعية والمهنية وتطبيق التشريع المتعلق بالعمل في الشركات والمؤسسات العمومية التابعة للقطاع،

* تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات العمومية وتنظيمها،

* تحضير علاقات الوزير مع أجهزة الإعلام وتنظيمها،

* تحضير علاقات الوزير مع الجمعيات المختلفة وتنظيمها.

- وأربعة (4) ملحقين بالديوان.

- **المفتشية العامة،** التي يحدد إحداثها وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي.

- **الهيكل الآتية :**

- المديرية العامة للتجارة الخارجية،

- المديرية العامة لضبط وتنظيم النشاطات والتقنين،

- المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش،

- مديرية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال،

- مديرية المالية والوسائل العامة".

المادة 3 : تعدل وتتم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008.

أحمد أويحيى



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 266 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 - 453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يعدل هذا المرسوم ويتم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة.